Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

غيبة التفعيلة، وبالتأكيد كان هذا الربط وراء ترشيح الصيغة الصرفيّة بوصفها أساسًا للوزن داخل القول المنثور. وصلاحية الميزان الصرفى فى التعامل مع النثر راجعة إلى كونه معيارًا "يؤتى به لكى تحدد من خلاله هيئة الكلمة"[1] التى قلنا إنها مجال النظر الوزنى فى النثر، وهذا بخلاف الوزن الشعرى الذى ارتبط فى ذهن القدماء بتحديد هيئة التفعيلة.

والخلاصة؛ كان البحث قديما عن أساس آخر لوزن السجع أمرا يتلاءم مع طبيعة النثر والوحدة الموزونة فيه. وإن كان البحث يرى أن الاعتماد على الوزن التصريفى المعروف فى الدرس الصرفى القديم له مثالب لا تغفل، أهمها: أنه لا يتعامل إلا مع الكلمات التى أقرها الدرس الصرفى، وهى الأفعال المتصرِّفة، والأسماء المتمكنة المعربة، أمّا المبنيات من الأسماء كالضمائر، وأسماء الشرط، وأسماء الأفعال، وكذلك الأفعال الجامدة والحروف، فإنه يطرحها نهائياً من حساباته؛ ومن ثم فلا يمكن عن طريق الوزن التصريفى تحديد صيغة الفاصلة فى قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ﴾[2]؛ لأن الفاصلة –هنا– واحدة من الضمائر وُقِفَ عليها بهاء السكت.

ومن مثالب الوزن التصريفى –أيضا– أن توازى صيغ الكلمات لا يكون مصحوبا دائماً بترديد لصورة صوتيّة واحدة، مما يعطى مؤشرًا على توازن ناقص. فالكلمات (صادقون، خاشعون، كافرون) تتوازى صرفيا، كما أن لها فى النطق نفس الصورة الصوتية. أما الكلمات (قال، سعى، ضرب) فإنها تتوازى على مستوى الصيغة الصرفية فقط، فالميزان الصرفى يقابل كل كلمة منها بزنة (فَعَلَ)، بينما تكون صورها الصوتية مختلفة تماما،[3] فكلمة (قال): يتم نطقها على

---

(١) من وظائف الصوت اللغوى، محاولة لفهم صرفى ونحوى ودلالى، أحمد كشك، ط١، القاهرة، ١٩٨٣، ص ١٩.

(٢) سورة القارعة: ١٠.

(٣) يرجع التعارض بين الصيغة الصرفية والصورة الصوتية إلى اعتماد الميزان الصرفى على فكرة الأصول، حيث يؤسس معيارًا مفترضاً يصبح حاكما للواقع المستعمل للكلمة، فنجده يزن كلمة (قال) بزنة (فَعَلَ)، وما كان هذا الوزن موافقاً لمنطوق هذه الكلمة، وإنما هو موافق لأصلها المفترض وهو (قوَل) بفتح الواو فالدرس الصرفى يعتبر "الواو" –هنا– أصلا فى جذر الكلمة،